

المجلس التنفيذي
الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة
روما، 13-15 سبتمبر/أيلول 2022



محاضر الدورة الثامنة عشرة بعد المائة للجنة التقييم

الوثيقة: EB 2022/136/R.35

التاريخ: 15 سبتمبر/أيلول 2022

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنجليزية

للعلم

الأسئلة التقنية:

Nigel Brett

مدير

شعبة سياسات العمليات والنتائج

البريد الإلكتروني: n.brett@ifad.org

Indran A. Naidoo

مدير

مكتب التقييم المستقل في الصندوق

البريد الإلكتروني: i.naidoo@ifad.org

محاضر الدورة الثامنة عشرة بعد المائة للجنة التقييم

1- ترد في هذه المحاضر مداوات لجنة التقييم في دورتها الثامنة عشرة بعد المائة التي عقدت حضوريا وافتراضيا في 2 سبتمبر/أيلول 2022.

2- وسيجري إطلاع المجلس التنفيذي على هذه المحاضر، للعلم، بمجرد موافقة اللجنة عليها.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

3- حضر الدورة أعضاء اللجنة من فرنسا وإندونيسيا وأيرلندا والمكسيك وهولندا ونيجيريا وسويسرا. وحضرها مراقبون من كندا والصين والجمهورية الدومينيكية وألمانيا والمملكة المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وشارك في الدورة مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ ومدير شعبة سياسات العمليات والنتائج؛ وسكرتير الصندوق، وموظفون آخرون من الصندوق.

4- حضر الدورة كل من السيد Readwell Musopole، نائب مدير التخطيط بوزارة الزراعة، والسيد Nations Msowoya، مدير الديون والمعونة بوزارة المالية، أثناء مداوات اللجنة بشأن تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لملاوي، لضمان استفادة المداوات من منظور الحكومة.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب رئيس لجنة التقييم (EC 2022/118/W.P.2 /Rev.1)

5- انتخبت اللجنة بالإجماع المكسيك رئيسا للجنة التقييم لفترة ولاية التشكيل الحالي للجنة، وفقا للمادة 1-3 من الاختصاصات المنقحة والنظام الداخلي للجنة التقييم التابعة للمجلس التنفيذي. وتولى ممثل المكسيك، السفير Miguel Jorge García Winder، الممثل الدائم للولايات المتحدة المكسيكية لدى الصندوق، دور رئيس لجنة التقييم.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال (EC 2022/118/W.P.1 + Add.1)

6- اعتمدت اللجنة جدول الأعمال على النحو الوارد في الوثيقة EC 2022/118/W.P.1 وضميمتها.

البند 4 من جدول الأعمال: التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2022 (EC 2022/118/W.P.3 + Add.1)

الرسائل الرئيسية:

- بينما رحب أعضاء لجنة التقييم بالاتجاه الإيجابي العام في أداء المشروعات، فقد أعربوا عن قلقهم إزاء استمرار ضعف الأداء في مجالات كفاءة المشروعات والأداء الحكومي والاستدامة، وكذلك إزاء الأثر على الفقر الريفي والمساواة بين الجنسين.
- سلط الأعضاء الضوء على أهمية الاستدامة في ضمان الأثر الطويل الأجل.
- دعا الأعضاء إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للدوافع الكامنة وراء الهشاشة، مثل ضعف المؤسسات العامة، والنزاع والحصول على الأراضي، التي يُعد تحليلها أساسيا للأخذ بنهج فعال قائم على النظم الغذائية.

7- رحبت لجنة التقييم بالتقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق في إصداره العشرين الذي يظهر في شكل جديد ويغطي التقييمات التي أجراها مكتب التقييم المستقل في عام 2021، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2022/118/W.P.3، إلى جانب رد الإدارة، على النحو الوارد في ضميمة الوثيقة. وأشاد الأعضاء

بمكتب التقييم المستقل في الصندوق للتقرير الذي قدمه، ولا سيما لشموله وتركيزه القوي على التعلم من خلال استخلاص النتائج والدروس المستفادة من التقييمات. ويمكن لإدراج مزيد من التوصيات المركزة أن ييسر المتابعة في المستقبل.

8- وأشار الأعضاء إلى أن الصندوق لا يزال قوي الأداء، إذ صُنفت غالبية المشروعات على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل في معايير التقييم. وأقر الأعضاء أيضا بالمستوى الجيد لأداء الصندوق في مجالات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، والتكيف مع تغيّر المناخ، ولكنهم أضافوا ملاحظة تحذيرية بأنه ينبغي ألا يغيب عن الصندوق الغرض الذي أنشئ من أجله، وهو التنمية الزراعية والريفية. ورحب الأعضاء أيضا بالتركيز القوي على مشروعات التنمية التي يقودها المجتمع المحلي، وانفقوا على الحاجة إلى استخدام أطر زمنية أطول لتتبع النتائج.

9- وأشار الأعضاء إلى أن مجالات الكفاءة والأداء الحكومي والاستدامة لا تزال تُشكل أقل نسبة مئوية من التصنيفات الإيجابية. وأعربوا بصفة خاصة عن القلق إزاء الأداء في المعايير المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والأثر على الفقر الريفي. وعلاوة على ذلك، سيؤدي الأثر الناتج عن المشروعات إلى تغيير محدود إذا لم يكن مستداما. ويمثل السياق الفريد الذي أوجدته جائحة كوفيد-19 فرصة مفيدة للتركيز على تحديد عقبات ودوافع تحقيق أثر مستدام.

10- ومن الأساسي للتدخلات الناجحة في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاع إجراء تقدير شامل للهشاشة، مع إيلاء العناية الواجبة للدوافع المترابطة وراء الهشاشة (ضعف المؤسسات العامة، وانعدام الأمن، والنزاع، والحصول على الأراضي). وأعرب الأعضاء عن القلق إزاء انخفاض مستويات أداء المشروعات في أفريقيا الغربية والوسطى في جميع معايير التقييم مقارنة بالأقاليم الأخرى، ودعوا الصندوق إلى بلورة فهم أفضل للأسباب الجذرية للهشاشة.

11- وأشار الأعضاء إلى ما خلص إليه التقرير من أن الحضور داخل البلدان مهم، ولكن بدون الخبرة التقنية ونشر أفراد من كبار موظفي الصندوق داخل البلدان لن يكون كافيا لتحسين أداء التنفيذ. وأشار الأعضاء أيضا إلى ما لوحظ من أن الدعم المقدم من المانحين للتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لم يكن قويا باستمرار، مما أبرز عدم الترابط بين دعوة المانحين إلى دعم التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وكيفية دعمه عمليا.

12- وأكدت الإدارة من جديد التزامها بالتحسين "الشامل" للأداء، مشيرة، مع ذلك، إلى أثر الموارد الشحيحة، ولا سيما الموارد المخصصة للأنشطة غير الإقرضية، وكذلك ارتفاع التكاليف التي تتكبدها العمليات في الأوضاع الهشة. وتماشيا مع التزامات فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، يجري وضع خطط عمل لمعالجة مجالات الضعف، مثل الرصد والتقييم، والاستدامة، والكفاءة، وتوسيع النطاق. وكان للجائحة أثر على التوظيف في المكاتب القطرية، ولا تزال الجهود تبذل لإعادة بناء خبرة الموظفين، مع إجراء استثمارات كبيرة في تعزيز المهارات والتدريب. وأكدت الإدارة الحاجة الملحة إلى خطة عمل لشغل العدد الكبير الحالي من الوظائف الشاغرة، ودعت مكتب التقييم المستقل إلى تقييم الآثار الطويلة الأجل للجائحة. وشجعت الإدارة أيضا مكتب التقييم المستقل على النظر في المدخلات (الموارد المتاحة) والنواتج (النتائج) أثناء تقييم الأداء، نظرا لأن مشروعات الصندوق تحقق نتائج متزايدة بموارد أقل للتصميم والإشراف.

13- وفيما يتعلق بالهشاشة، شددت إدارة الصندوق على الحاجة إلى زيادة التركيز على المهارات للعمل في السياقات الهشة، وزيادة القدرة على التكيف من أجل الاستجابة للاحتياجات المحددة في مجالي التصميم والتنفيذ، وزيادة الحضور داخل البلدان. وفيما يتعلق بالاتجاهات الإقليمية، أشارت الإدارة إلى أن هذه الاتجاهات تُعبر إلى حد كبير عن الهشاشة في الجودة المؤسسية على أرض الواقع.

- 14- وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والتمكين، أوضحت الإدارة أن المؤشرات أخذت في التحسن في المجموعة الحالية من المشروعات، ولكن سيكون من المهم رصد الحالة لضمان الحفاظ على الاتجاه الإيجابي.
- 15- وأقر مكتب التقييم المستقل في الصندوق بالنقطة التي طرحتها الإدارة بشأن المجالات المقترحة لإجراء تحليل أكثر تفصيلاً، مثل آثار جائحة كوفيد-19 على حافظة الصندوق، والأوضاع المتأثرة بالنزاع والأوضاع الهشة، وأعرب المكتب عن تطلعه إلى تقديم التقييم المؤسسي بشأن اللامركزية إلى لجنة التقييم في مارس/آذار 2023، وإلى المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان من السنة نفسها.
- 16- **البند 5 من جدول الأعمال: تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2022 (EC 2022/118/W.P.4 + Add.1)**

الرسائل الرئيسية:

- رحب الأعضاء بتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، وقالوا إنهم يقدرون الإبلاغ بالتفصيل عن قضايا التعميم. وأفادت الإدارة بأنه اعتباراً من العام المقبل فصاعداً، سيجري الإبلاغ عن نتائج التعميم بمزيد من التفصيل في وثيقة قائمة بذاتها تُرفق بتقرير الفعالية الإنمائية.
- دعا الأعضاء إلى تخطيط الأنشطة غير الإقراضية وتبسيطها بصورة أفضل وعلى نحو أكثر تكاملاً، وهو ما يمكن أن يُحسن الكفاءة والأثر.
- أوصى الأعضاء بزيادة التركيز على النظم الغذائية في التقارير المقبلة.
- اتفقت الإدارة ومكتب التقييم المستقل في الصندوق على أن اعتماد دليل التقييم الجديد سيساعد على مواءمة التعاريف والنهج المنهجية المستخدمة في التقييمات المستقلة والتقييمات الذاتية التي يستند إليها التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.

- 17- رحبت لجنة التقييم بتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2022/118/W.P.4، إلى جانب تعليقات مكتب التقييم المستقل، على النحو الوارد في ضمیمة الوثيقة. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم الخاص للإبلاغ بالتفصيل عن قضايا التعميم، وأعربوا عن سرورهم لتضمينه أمثلة على الاستفادة من معارفه وخبرته في أحداث مثل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، وأمثلة للابتكار، مثل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتبادل المعارف، فضلاً عن الاستفادة من التمويل المناخي لتحقيق أثر على أرض الواقع.
- 18- ورحب الأعضاء عموماً بالنتائج الإيجابية التي حققها الصندوق، ولا سيما في مجالات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، والتكيف مع تغيير المناخ، والشباب، والعمل اللائق، وكذلك التحسينات في الكفاءة والاستدامة. وأشاد الأعضاء أيضاً بتنفيذ برنامج القروض والمنح والتحسين العام في أداء المشروعات المنجزة مقارنة بفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق.
- 19- ورحب الأعضاء على وجه الخصوص بالاهتمام بتوسيع النطاق والاستدامة، وتقديم أدلة على ارتباط جودة المشاركة في السياسات بهذين المجالين، إلى جانب مشاركة المستفيدين، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وجودة وحدات إدارة المشروعات. وفي هذا الصدد، اتفق الأعضاء على أنه ينبغي تعزيز الأنشطة غير الإقراضية، مثل المشاركة في السياسات وإدارة المعرفة، لأن هذه الأنشطة تُحسن الأثر عن طريق تعزيز توسيع النطاق والاستدامة. وفي الوقت نفسه دعا الأعضاء إلى تخطيط الأنشطة غير الإقراضية وتبسيطها بصورة أفضل وعلى نحو أكثر تكاملاً، بدون الحاجة إلى زيادة المخصصات المالية. وأوصى الأعضاء أيضاً بزيادة التركيز على النظم الغذائية في الإصدارات المقبلة من تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، لأن ذلك يمكن أن يساعد على إعادة النظر في دور الفعالية الحكومية على مختلف الأصعدة، مثل أداء المشروعات.

- 20- وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للاعتراف بأن بعض مؤشرات الأداء قد تكون مبالغاً فيها بسبب الاعتماد على البعثات عن بُعد أثناء الجائحة. وأشاروا إلى ملاحظة تحذيرية مماثلة في التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق بشأن جمع البيانات عن بُعد. ولذلك، أشار الأعضاء إلى الحاجة المحتملة إلى التحقق من البيانات المجمعة والنتائج الناتجة عنها. وعلى غرار السنوات السابقة، أشار الأعضاء إلى بعض الاختلافات في اتجاهات الأداء بين تقرير الفعالية الإنمائية والتقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق.
- 21- وأخيراً، تساءل الأعضاء عن اتجاه التقرير إلى إلقاء اللوم على مواطن الضعف في المجالات التي لم تتحقق فيها الأهداف، على عوامل خارجية تخرج عن سيطرة إدارة الصندوق، مثل جائحة كوفيد-19، وقيود السيولة، والآثار القصيرة الأجل للإصلاحات المؤسسية. وشجع الأعضاء الإدارة على تحديد وعرض المجالات التي تحتاج إلى موارد إضافية لتحسين الأداء أو الحفاظ عليه.
- 22- وأبلغت إدارة الصندوق اللجنة بأنه يجري تحديث استراتيجية توسيع النطاق من أجل دمج طموحات توسيع النطاق في كل برنامج من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لكل بلد، وفي تصميم المشروعات وفي مرحلة بدء التنفيذ. وفي ظل تحسن نظم الرصد والتقييم، سيجري استعراض نتائج برامج الفرص الاستراتيجية القطرية بانتظام للسماح بتعديل التنفيذ في الوقت الحقيقي بحسب ما تقتضيه الحاجة. وستهدف برامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى موازنة السياسة مع الأهداف القطرية الاستراتيجية.
- 23- وفيما يتعلق باعتماد دليل التقييم الجديد والعمل على موازنة التصنيفات والتوصيفات، اتفقت الإدارة ومكتب التقييم المستقل في الصندوق على أنه قد يكون من الممكن تحقيق مزيد من الموازنة بين التقريرين. وترى الإدارة أن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق والتقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق يكملان بعضهما البعض حيث يستعرض كل منهما فترات زمنية مختلفة. وبالإشارة إلى تعليقاته الخطية على تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، أكد مكتب التقييم المستقل من جديد أن الممارسة المتبعة فيما بين المؤسسات المالية الدولية هي أن تستخدم تصنيفات التقييم المستقل، وليس تصنيفات التقييم الذاتي، لما يُعادلها في تقرير الفعالية الإنمائية. وأوصى مكتب التقييم المستقل بأن يطبق ذلك نفسه في الصندوق في المستقبل. وفيما يتعلق بجودة البيانات وموثوقيتها، لاحظت الإدارة أن جمع البيانات عن بُعد والإبلاغ عنها كانا جيدين بصفة عامة، وأن أي تشوّه سيجري تصحيحه في غضون ستة أشهر من خلال البعثات الميدانية.
- 24- وبالنظر إلى أهمية وثيقتي التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، طرَح اقتراح بإتاحة وقت كافٍ لمناقشتها في دورات لجنة التقييم المقبلة.

البند 6 من جدول الأعمال: تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة لعام 2022 (EC 2022/118/W.P.5 + Add.1 + Add.2)

الرسالتان الرئيسيتان:

- طلب الأعضاء من إدارة الصندوق تقديم جدول زمني يبين موعد تنفيذ أداة التتبع عبر الإنترنت التي أُعلن عنها في العام الماضي.
- أشار الأعضاء إلى الاختلاف، وإن كان طفيفاً، بين إدارة الصندوق ومكتب التقييم المستقل في عدد التوصيات التي تعتبر من التوصيات التي أُجريت لها متابعة كاملة.

- 25- رحبت لجنة التقييم بالإصدار التاسع عشر من تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة، على النحو الوارد في الوثيقتين EC 2022/118/W.P.5 و Add.1، إلى جانب تعليقات مكتب التقييم المستقل، على النحو الوارد في الوثيقة Add.2. ويتتبع تقرير عام 2022 المتابعة من جانب الإدارة للتوصيات المقدمة من مكتب التقييم المستقل، استناداً إلى التقييمات التي أُجريت في الفترة 2020-2021.

- 26- وطلب الأعضاء من الإدارة تقديم جدول زمني يبين موعد العمل بأداة التتبع عبر الإنترنت التي أعلن عنها في العام الماضي. وأشار الأعضاء إلى اختلاف طفيف بين إدارة الصندوق ومكتب التقييم المستقل في عدد التوصيات التي اعتُبرت من التوصيات التي أُجريت لها متابعة كاملة. وأخيراً، طلب الأعضاء من الإدارة توضيح المفهوم المتجدد للابتكار من أجل التنمية الوارد في الوثيقة.
- 27- وردت الإدارة بأن التصميم المفصل لأداة التتبع عبر الإنترنت قد بدأ، ومن المتوقع أن تكون وثيقة التصميم النهائية متاحة بحلول نهاية سبتمبر/أيلول. ومن المتوقع تعميم الأداة في عام 2023 تبعاً لتوافر الميزانية الرأسمالية والقدرة داخل شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 28- وأوضحت الإدارة أنه اعتباراً من هذا العام، اعتمد الصندوق تعريفاً جديداً للابتكار، وضعت وحدة التغيير والتنفيذ والابتكار. ويشير التعريف إلى الابتكار باعتباره عملية أو منتجاً أو نهجاً جديداً يضيف قيمة في تقديم حلول مستدامة ومنصفة وشاملة للتحديات الإنمائية. ويتوافق التعريف بصفة عامة مع التعريف الوارد في دليل التقييم الجديد.
- 29- وأقر كل من إدارة الصندوق ومكتب التقييم المستقل بأن الاختلافات في عدد التوصيات التي تعتبر مُنجزه هي اختلافات طفيفة وتتناقص بمرور الوقت، ونقلت توصيتان فقط من التنفيذ الكامل إلى التنفيذ الجاري في عام 2022 بناءً على استعراض مستقل أجراه مكتب التقييم المستقل لتقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة. وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أن التقرير المذكور هو وثيقة للإدارة يبيد المكتب تعليقات مستقلة عليها. ومن ثم، لا بد من الحفاظ على حيز لتحليل الاختلافات، عند الاقتضاء، ولحماية مبدأ الاستقلال الذي يتسم بأهمية كبيرة لعمل المكتب.

**البند 7 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية ملاوي
(EC 2022/118/W.P.6)**

الرسائل الرئيسية:

- رحبت لجنة التقييم بهذا التقييم الأول لتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لملاوي، ووافقت على النتائج التي خلص إليها التقرير، والتي استند إليها وضع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد.
- أكد الأعضاء من جديد أهمية النهج المنظم في إدارة المعرفة، والحاجة إلى تكامل أفضل وأكثر فعالية للأنشطة غير الإقراضية من أجل تيسير توسيع النطاق والأثر والاستدامة.
- أوصى أعضاء لجنة التقييم بأن تشمل تقييمات الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية في المستقبل الدروس المستفادة في مجال التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها.

- 30- رحبت لجنة التقييم بهذا التقييم الأول للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لملاوي الذي يغطي الفترة من 2011 إلى 2021، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2022/118/W.P.6. ووافق أعضاء اللجنة على النتائج الإيجابية التي خلص إليها التقرير بشأن التركيز الاستراتيجي والمواءمة السياسية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

- 31- وأحاط الأعضاء علماً بالبيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن حكومة ملاوي السيد Readwell Musopole، نائب مدير التخطيط بوزارة الزراعة، والسيد Nations Msowoya، مدير الديون والمعونة بوزارة المالية.

- 32- ورحب الأعضاء على وجه الخصوص بالتركيز على تحسين فرص الحصول على الأراضي التي تُعتبر دافعا لاستخدام نظم الري وتسويق المنتجات الزراعية، فضلاً عن كونها نقطة انطلاق نحو الإدارة المستدامة للموارد

الطبيعية. وسلط الأعضاء الضوء على الفرص الكثيرة للتعاون والبرمجة المشتركة والاستفادة من التمويل بمجرد تعزيز الحضور داخل البلد على النحو الذي أوصى به التقرير.

33- وأشار الأعضاء إلى التقدم المحدود المحرز في معالجة الانقسام بين التحول المستدام في الزراعة ومعالجة الأمن الغذائي بين المزارعين الأكثر ضعفا. ورحبوا بالتوصية الداعية إلى الأخذ بنهج أكثر وضوحا إزاء الأمن الغذائي، من خلال تنويع المحاصيل وزيادة كفاءة توجيه برامج الإعانات من الآن فصاعدا، مما سيوفر بيئة تمكينية أفضل للاستثمار الأجنبي في الزراعة من أجل تحفيز تهيئة فرص العمل في المناطق الريفية.

34- وأشير إلى أن التقرير عزز خيوطا مشتركة طوال الدورة، وهي أهمية الأخذ بنهج منظم في إدارة المعرفة، والحاجة إلى تكامل أفضل وأكثر فعالية في الأنشطة غير الإقراضية من أجل تيسير تحسين توسيع النطاق والأثر والاستدامة. وأوصى الأعضاء أيضا بأن تشمل تقييمات الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية المقبلة الدروس المستفادة في مجال التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

35- وأكدت الإدارة أن التوصيات المقدمة من مكتب التقييم المستقل في الصندوق قد روعيت في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد، وأشارت بصفة خاصة إلى إمكانية إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى، وكذلك العمل بصورة منظمة أكثر مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي. وأقر مكتب التقييم المستقل بالتعاون الممتاز مع حكومة ملاوي وإدارة الصندوق، مشيرا إلى أن الكثير من الدروس المستفادة يمكن تطبيقها أيضا على العمليات العالمية.

البند 8 من جدول الأعمال: الاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023 وخطته الإشارية للفترة 2025-2024 (EC 2022/118/W.P.7)

الرسالة الرئيسية:

- أقرت لجنة التقييم الاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023 وخطته الإشارية للفترة 2025-2024.

36- رحبت لجنة التقييم بالاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023 وخطته الإشارية للفترة 2025-2024 على النحو الوارد في الوثيقة EC 2022/118/W.P.7. وعقب المناقشات مع لجنة التقييم في الدورة الحالية ثم مع المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول، سيضع مكتب التقييم المستقل برنامج عمله النهائي وميزانيته وخطته الإشارية لمناقشتها في الدورة التاسعة عشرة بعد المائة للجنة التقييم.

37- ورحب الأعضاء ببرنامج العمل والميزانية الشاملين المقدمين من مكتب التقييم المستقل في الصندوق، وأعربوا عن تأييدهم للزيادة الطفيفة في الميزانية. وأضاف الأعضاء أن التقييمات المقررة بشأن المساواة بين الجنسين، والهيكلية المالية في الصندوق، والتغذية والأمن الغذائي، مهمة بنفس أهمية تقييم أداء المشروعات بشأن المرحلة الثانية لبرنامج التنمية الريفية في جزر سليمان الذي سيمهد الطريق للتقييم دون الإقليمي للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وفيما يتعلق بهذا التقييم الأخير، اقترح الأعضاء إجراء عملية تشاورية من أجل دمج وجهات نظر أصحاب المصلحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية أثناء مرحلة التصميم.

38- وردا على الاستفسارات، أوضح مكتب التقييم المستقل عدم إمكانية استمرار تخفيض تكاليف الموظفين نظرا لازدياد الطلب على إجراء مزيد من التقييمات الاستراتيجية (من إدارة الصندوق وكجزء من استراتيجية مكتب التقييم المستقل المتعددة السنوات) وأشار إلى أن التقييمات التي يجريها مكتب التقييم المستقل يقودها الموظفون وليس الاستشاريون، مما يضمن الجودة ويتسم عموما بفعالية أكبر من حيث التكلفة.

39- وفيما يتعلق بالتوعية، أطلق مكتب التقييم المستقل في الصندوق موقعا شبكيا مخصصا سجل نحو 38 000 زيارة حتى الآن. والهدف من إنشاء هذا الموقع هو ضمان تقديم صورة عن عمل الصندوق وتعميمها بين جميع البلدان وكذلك شبكات المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وفريق التعاون في مجال التقييم، ومنظومة الأمم المتحدة، ولجنة المساعدة الإنمائية التي انشأتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

البند 9 من جدول الأعمال: تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق
(EC 2022/118/W.P.8 + Add.1)

الرسائل الرئيسية:

- رحبت لجنة التقييم بتقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وأعربت عن سرورها لملاحظة أن الصندوق قد تجاوز جميع الأهداف المحددة في إطار إدارة نتائج فترة التجديد الحادي عشر للموارد باستثناء هدف واحد.
- أعرب الأعضاء عن تأييدهم الكامل لتوصية التقرير الداعية إلى أن تشمل المشروعات المقبلة نظرية تغيير أقوى تُركز على التغذية وتتضمن عناصر للتغيير السلوكي والعلوم السلوكية.
- دعا الأعضاء إلى مزيد من الاتساق في النتائج والتوصيات المطروحة من خلال التقارير المقدمة من مكتب التقييم المستقل وإدارة الصندوق.

40- رحبت لجنة التقييم بتقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2022/118/W.P.8، إلى جانب تعليقات مكتب التقييم المستقل، على النحو الوارد في الضميمة. وأشاد أعضاء اللجنة بالعمل الذي قامت به شعبة البحوث وتقييم الأثر في إعداد هذا التقرير المفيد جدا والثري بالمعلومات، والذي يُقدم أدلة على الأثر الإيجابي للصندوق على أرض الواقع.

41- وأعرب الأعضاء عن سرورهم لملاحظة تجاوز الصندوق جميع الأهداف المحددة في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الحادي عشر للموارد، باستثناء الهدف المتعلق بالتغذية. وأعرب الأعضاء عن سرورهم بصفة خاصة بمقاييس زيادة الدخل، نظرا للسياقات الشديدة الصعوبة التي يعمل فيها الصندوق. وأعرب الأعضاء أيضا عن تقديرهم لما تضمنه التقرير من توصيات واضحة ومباشرة بشأن تصميم المشروعات المقبلة وتنفيذها واستراتيجياتها بالإضافة إلى قياس الأثر على المستوى المؤسسي.

42- وأعرب الأعضاء عن تأييدهم الكامل للتوصية الواردة في التقرير بشأن ضرورة أن يكون للمشروعات المقبلة نظرية أقوى للتغيير تُركز على التغذية وتشمل عناصر للتغيير السلوكي.

43- وبالنظر إلى أن الآثار الكبيرة في مجال التغذية قد لا تكون ملحوظة في الأجلين القصير أو المتوسط، اقترح الأعضاء أن تُيسر الأطر الزمنية والالتزامات المتعلقة بالنتائج الوسيطة الإشراف والتوجيه في الوقت المناسب بشأن هذه المسألة.

44- وطلب الأعضاء توضيحا بشأن عدم وجود بيانات خطوط أساس لإجراء تقييمات للأثر. واقترح الأعضاء أيضا استخدام أسلوب توقعات أكثر تحفظا يكون أقل عرضة للانتقاد، وبالتالي التقليل إلى أدنى حد من خطر المبالغة في تقدير عدد المستفيدين الذين يمكن الوصول إليهم، وضمان المصداقية.

45- وفي ضوء التقارير المقدمة إلى الدورة الحالية للجنة التقييم، أشار الأعضاء إلى عدم الاتساق بين النتائج الواردة في تقرير الفعالية الإنمائية والتقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق والأعمال الأخرى. وفي حين أن ذلك يمكن أن يكون راجعا إلى تباين وجهات النظر واستخدام منهجيات مختلفة فإنه يعوق القدرة على استخلاص جوهر الرسائل وطرح توصيات واضحة.

46- وأوضحت الإدارة أنه من الأفضل الحصول على بيانات خطوط الأساس بدلا من الاعتماد فقط على البيانات اللاحقة التي تُجمع من المستفيدين ومجموعة مقارنة صارمة قرب موعد إنجاز المشروع. غير أن قيود الميزانية والوقت المتعلقة بالإبلاغ المؤسسي تعني عدم إمكانية تنفيذ خطوط الأساس المسبقة واستخدام أساليب شبه تجريبية. وأوضحت الإدارة أنها في إطار مواجهة هذا القيد وسعيا إلى الحفاظ على المعايير العلمية العالية، تركز على استخدام بيانات من مصادر مثل التعدادات الوطنية والبيانات الإدارية وبيانات نُظم المعلومات الجغرافية، لوضع مجموعة من الوحدات القابلة للمقارنة التي تتيح قياس الآثار التي تحققها التدخلات. وأشارت الإدارة أيضا إلى اختيار العينة على مستويين مختلفين - على مستوى الموقع وعلى مستوى الأسرة المعيشية - وأن الاختيار يخضع لتحقيق من خلال المخبرين الرئيسيين والخبراء المحليين. وجرى التحقق من النهج الصارم المتخذ وتوضيحه من خلال اختبارات التوازن و"إعادة المعاينة" التي أجرتها الإدارة لإثبات عدم وجود تحيز في المتغيرات الإحصائية المستخدمة، كما هو موضح في تقرير تقييم الأثر. ويؤيد تحليل الحساسية واختبار الدقة صحة ما انتهى إليه التقرير من نتائج.

47- وتساءل الأعضاء عما إذا كانت الآثار المجمعّة يمكن أن تُشير إلى النتائج بطريقة مختلفة لأن عدد المشروعات التي أظهرت نتائج إيجابية، وهو مختلف باختلاف البلدان، قد يكون له دور كبير في تقديرات التحليل التجميحي. وأوضحت الإدارة أن التحليل التجميحي يخفف بالفعل من هذه المخاوف، نظرا لأن منهجيته ليست مجرد حساب بسيط لعدد الأصوات من شأنه أن يُرجح البيانات بصورة غير عادلة. وبدلا من ذلك، يُقلل التحليل التجميحي إلى أدنى حد من أي مخاطر من هذا القبيل لأنه يأخذ في الاعتبار الأخطاء المعيارية للتقديرات الفردية (أي الثقة الذي يمكن بها النظر في هذه التقديرات). وتُجمع من خلال التحليل التجميحي بيانات جميع المشروعات في العينة قبل إعادة إجراء تقييم للأثر الكلي.

48- وفيما يتعلق بمسألة التضارب بين التقارير الثلاثة (تقرير الفعالية الإنمائية والتقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق، وتقرير تقييم الأثر)، أقرت الإدارة بأن هذا صحيح إلى حد ما (نظرا للاختلافات بين المنهجيات والنهج)، وأشارت إلى أن الاختلافات بين التقارير تتيح أيضا فرصة للتعلم وتبادل المعرفة والتحسين. وحثت الإدارة الدول الأعضاء على النظر في الحاجة إلى موارد كافية للتمكن من إدراج جميع المقترحات ولجمع بيانات خطوط الأساس لتصميم تقييمات الأثر المسبقة، وبحث المسائل الأخرى (بما في ذلك فعالية التكلفة، ومسائل المراحل النهائية، ومسائل العلوم السلوكية) التي يمكن أن تزيد من آثار استثمارات الصندوق. ولن يمكن العمل مع الزملاء في المشروعات لجمع بيانات جيدة عن خطوط النهاية الصندوق من إجراء تحليلات دقيقة لفعالية التكلفة فحسب، بل سيكتمل أيضا تقييمات الأثر من خلال توسيع حجم العينات، مما سيساهم في الإبلاغ باستخدام عينات أكبر ومجموعة مؤشرات أكثر ثراء.

البند 10 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

49- أعرب الرئيس، بالنيابة عن لجنة التقييم، عن التقدير لعمل الرئيس أنغبو وتفانيه في خدمة الصندوق. وأكد للرئيس المنتخب التزام لجنة التقييم بالعمل مع الإدارة للنهوض بمهمة الصندوق.

50- ووافقت اللجنة على إدراج بند في جدول أعمال لجنة التقييم المقبلة بشأن انتخاب رئيس الصندوق.

اختتام الدورة

51- دُكرت اللجنة بأن مكتب سكرتير الصندوق سيُطلع أعضاء اللجنة على مسودة محاضر الدورة، بما فيها الرسائل الرئيسية، للموافقة عليها. وستُقدم المحاضر، حالما توضع في صيغتها النهائية، إلى المجلس التنفيذي، للعلم، في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة.